التعديلات الدستورية وآفاق المستقبل

■ لم يعد أحد يجهل ماذا يعني الدستور، فمن خلال الممارسة الفعلية للشعب في حكم نفسه بنفسه وبالتحديد منذ قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عبر مختلف الفعاليات والأنشطة التي خاضها كل مواطن كناخبين ومرشحين وممارسين لكافة حقوقهم في الاستفتاء والاعراب بالرأي والانخراط في منظمات المجتمع المدني وتواكب ذلك مع التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة، نستطيع القول إن الجميع قد هجروا الثقافة المتخلفة موروث الماضي البغيض، وانتهجوا ثقافة الديمقراطية ببطاقة الاقتراع بدلاً عن البندق أو الاذعان للوصاية والتسلط في حكم الشعب والتداول السلمي للسلطة..

ناصر محمد العطار

واليوم والغد إن شاء الله وبعونه وبمواصلة المخلصين من أبناء الوطن وفي مقدمتهم القائد الرمز فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لنضالهم وكفاحهم للسير قدماً بالشعب نحو مجتمع مدني حديث والقضاء على أية فتن وأنشطة من شأنها العودة بالوطن الى الماضي البغيض.. وفي هذا السياق لابد من الإشارة الى ماهية التعديلات الدستورية وأهميتها في صنع المستقبل المشرق وحتى يكون الرأي العام على بصيرة في تعاملاته مع هذا الموضوع.

فالتعديلات المبتغاة والمرجوة للدولة والاحزاب لم تكن لمعالجة قضايا وأوضاع آنية أو طارئة كما قد يعتقد البعض وإنما لتحقيق أهداف وضعت منذ فجر إعلان ٢٢مايو ١٩٩٠م وحددت أوليات تنفيذها، ويعتبر المؤتمر الشعبي العام التنظيم الرائد وبجميع قياداته وأعضائه هو من سعى ويسعى الى التمسك بتلك الأهداف والعمل الدؤوب لتحقيقها لإيمانه المطلق وتمسكه بالديمقراطية واحترام الراي والرأي الآخر.

فقد عمل- رغم تخلي بعض الاحزاب عن واجباتها- على وضع الخطط والبرامج لمختلف أنشطته السياسية والانتخابية وكان من أبرز ماتناولته الطموح لتحديث طرق وآليات العمل المؤسسي للدولة والمجتمع ومنظماته، وشيئاً فشيئاً تحقق جل طموحه الذي يعد طموح الشعب، فبحمد الله تم الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ثم الاستفتاء على التعديلات التي أدخلت على بعض أحكامه والتي بموجبها تم تحديث إنشاء سلطات الدولة وتوسيع صلاحياتها وفقاً ومواكبة لنمو المجتمع حتى أصبحت السلطة التنفيذية منتخبة من قبل الشعب مباشرة بدءاً بانتخاب رئيس الجمهورية والمجالس المحلية وكذا تمكين مجلس النواب السلطة التشريعية من ممارسة المهام الفعلية في الموافقة على خطط وبرامج عمل الحكومة والرقابة على أدائها لأعمالها الى جانب مجلس الشورى الذي حدد آلية تشكيله وإشراكه مع مجلس النواب في تنفيذ المهام ذات الأهمية الكبرى للوطن.. واليوم وبالأمس منذ الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م وضع المؤتمر برامجه وخططه والتي من شأنها تحديث وتطوير النظام السياسي.. وكان من ضمن ما ورد في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عند ترشحه للرئاسة تحت عنوان «مواطن حر وسعيد.. ووطن ديمقراطي مستقر»..

ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة من خلال العمل على إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية والتي من شأنها تفعيل آليات عمل مؤسسات الدولة بما يحررها من الجمود ويجعلها تعمل بديناميكية حركية تخدم الأجيال الحاضرة والقادمة وذلك من خلال تعديل فترة عمل رئيس الجمهورية ومجلس النواب وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين بحيث يشكل مجلس الشورى الغرفة الثانية على أن يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة وتمثل كافة المحافظات بالتساوي في عضويته وتحديد شروط وآلية الترشح وبما من شأنه الوصول للشخصيات المؤهلة ذات الخبرات والقدرات في مختلف المجالات ومن لهم ماض مشرف في تعزيز وتحقيق أهداف الثورة والحفاظ على مكتسبات الوطن في الوحدة والحرية وكذا توسيع صلاحية مجلس الشورى وبالمثل أيضاً إجراء التعديلات التي من شأنها تطوير وتحديث النظام الانتخابي بما يعزز من الشفافية، وبالمثل إجراء التعديلات الكفيلة بالانتقال الى اللامركزية الكاملة وتعزيز دور السلطات المحلية وتحديث بنائها وهياكلها بما يمكنها من القيام بمهامها واستغلال القدرات والطاقات لخدمة المجتمع، ولم يتوقف المؤتمر عند ذلك بل سعى فور الانتخابات الرئاسية للجلوس مع شركاء العمل السياسي ولأكثر من حوار واتفاق استوعبت مطالب اللقاء المشترك.. ورغم الاحباطات والعوائق التي واجهها بتعنت وتهرب وتخلف تلك الاحزاب فقد تم انتخاب محافظي المحافظات وإعداد مشروع التعديلات الدستورية وتعديلات قانون السلطة المحلية، واليوم والغد بإذن الله سيواصل مشواره في تقديم التعديلات الدستورية للشعب وبمشاركة كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.. ولن يألو جهداً مهما كانت الظروف حتى يتحقق للشعب حلمه وآماله ورهانه الوحيد في المضي قدماً نحو الديمقراطية وحكم نفسه بنفسه.

وأخيراً يستطيع الجميع- من خلال القراءة العابرة لبرامج المؤتمر وما تضمنه مشروع التعديلات- أن يصلوا الى حقائق مقنعة بأنها تصب في خدمة المجتمع وأنها متزامنة مع متطلبات المرحلة المستقبلية.. وبالله التوفيق □

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

فشل الإعلام في إنقاذ جيل الوحدة

■ لماذا كان العهد الشمولي في المحافظات الجنوبية خالياً من أي «حراك» بالرغم من مظالمه التي بلا حدود، وبالرغم من الضحايا الذين ذهبوا جراء مواقف -ولو بسيطة- اتخذها مواطنون أو سياسيون في مواجهته؟

سؤال ظل يراودني كثيراً ولم استطع التوصل إلى إجابة ناجعة له، وكنت أفسر دوماً الأمر إما بأن انعدام حالة الحراك ضد النظام الشمولي يعود في الأساس الى آلية البطش التي اتخذها ذلك النظام والتي كانت كفيلة بلجم كل مواطن يتجرأ على اتخاذ موقف ولو بسيط إزاءه.

لكن هذه الإجابة أضيف لها مؤخراً معنى آخر وأكثر دلالة التقطته من النائب خالد الردفاني خلال زيارته لمقر الصحيفة، حيث حرصت على أن أوجه إليه هذا السؤال علّي أجد الإجابة التي من شأنها أن تضع حداً لحالة البحث المضني عنها.

هذه الإضافة الجديدة التي قدمها النائب الردفاني إلى ما تيسر لي من إجابة عليه، تمثلت في قوله: «إن الحراك في المحافظات الجنوبية لم يكن بالصورة العلنية نشهدها اليوم في ظل راية الوحدة وإنما كان يتم في إطار قيادات عليا عندما يضيق بها الحال ويبلغ لديها السيل الزبى وتفجّر الوضع في إحداث وجبة تصفية كان آخرها أم الوجبات يوم ١٣ يناير ١٩٨٦م.

أما عن أسباب ظهور ما يسمى بالحراك في ظل الوحدة فإن الدولة قد أحدثت متغيرات مهمة على مستوى الساحة الوطنية من حيث المشروعات الاستثمارية والتنموية والخدمية والإنمائية، كان لها أن غيرت من وجه الحياة في المحافظات الجنوبية، بالإضافة الى ما كفلته دولة الوحدة من حقوق شهد عليها الدستور.

ويرجع النائب الردفاني أسباب الحراك إلى قضايا وموضوعات أمكن للمواطنين في ظل الوحدة والديمقراطية الحديث عنها ولكن إبان النظام الشمولي كان ذلك مستحيلاً نظراً لأنها مفتقدة أصلاً، ولم تتحقق على صعيد حياة المواطنين في المحافظات الجنوبية.

وذلك يعني أن الزخم التنموي الذي أحدثته دولة الوحدة وخاصة على صعيد الحريات العامة قد جعل الباب مفتوحاً لكافة الممارسات.وهي ممارسات تعني في المقام الأول والأخير عدم الاستغلال الأمثل للمناخات الديمقراطية التي كفلتها دولة الوحدة، بالإضافة إلى أن معظم من يشاركون اليوم فيما يسمى بـ«الحراك» هم من الشباب الذين ولدوا في عهد الوحدة أو قامت وهم في العقد الأول من حياتهم وهم بالطبع شريحة مازالت تجهل الكثير من عهد ما قبل الوحدة ولا تعرف شيئاً عن الويلات والمآسي التي خلفها النظام الشمولي في المحافظات الجنوبية وما أسفر عنه من ضحايا عُدوا بالآلاف في إطار العديد من وجبات التصفية التي قادها الحزب بقوة وصلف لفرض نظريته الماركسية والاشتراكية على شعب مسلم يمتلك موروثاً حضارياً وإنسانياً وقومياً يجعله دوماً في غنى عن نظريات السوفييت ورموز نظامه من ماركس ولينين وانتهاء بآخر رموزه من دعاة الإصلاح السياسي والاقتصادي المتمثل في غورباتشوف.

يحيى علي نوري

وحقيقة أن هذه النظرة الثاقبة للنائب الردفاني قد جعلتني أشعر بالحسرة والندم على شباب الوحدة الذين لم يلمسوا الدور الفاعل للمؤسسات الحكومية والأهلية عبر قيامها بعملية توعيتهم وإحاطتهم بكافة التفاصيل المأساوية التي عاشها شعبنا إبان النظام الشمولي على صعيد المحافظات الجنوبية والشرقية.

وذلك يدعونا إلى مطالبة الجهات المعنية- وخاصة منها ذات العلاقة بالإعلام والتوجيه والارشاد بإعادة ترتيب أوراقها وبصورة ترسخ لهذا الجيل حالة الوعي الكاملة بفظاعة التشطير وآلامه وتداعياته وإهداره للدم اليمني ولقدرات وإمكانات أبناء الشعب وما مثّله من عامل خطير على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

وعلى ضوء ذلك يجب أن نعترف بصراحة متناهية أن مؤسسات دولة الوحدة ذات العلاقة بالاتصال بالرأي العام وتنويره وإرشاده قد فشلت تماماً في إنقاذ جيل الوحدة من الوقوع في أتون بقايا التشطير وعهوده، كما فشلت فشلاً ذريعاً في تقديم الرسالة الواضحة والكاملة والجلية لهذا الجيل حتى يعرف ما له وما عليه.. وتلك حقيقة لا نقولها من باب المزايدة وإنما بإمكان أي إطار مدني معني برصد اتجاهات ورغبات وميول الرأي العام أن يتوصل اليها عن طريق استبيان في صفوف جيل الوحدة، والذي لاريب سيحصد نتائج كارثية تفضح مؤسسات الاعلام والتوجيه والارشاد وقطاعة ما ارتكبته في حق هذا الجيل من جرائم.

وكلمة حق طالما مازلنا في نقطة البداية بإمكاننا إنقاذ مايمكن إنقاذه من خلال تفعيل دور مؤسساتنا الاعلامية الحقيقي في خدمة الوطن والانتصار لمصالحه العليا.

ولاشك ان مايبعث على الأمل بالمستقبل في تغيير ملامح تلك الصورة غير المتفقة مع مُثُل وقيم الوحدة، هو ان هناك رأياً عاماً يمنياً بضرورة اعادة النظر في السياسات الاعلامية والتوجيهية والارشادية باعتبار ذلك يمثل خياراً وحيداً لا رجعة عنه حتى تعود المياه الى مجاريها وحتى يجد المفلسون من دعاة التشطير أو مايسمون بدعاة فك الارتباط أنفسهم وحيدين يغردون خارج السرب.وتلك مسؤولية مهمة وعاجلة لاتقبل التأجيل او التسويف.. والجريمة ستكون اعظم فيما لو استمرت تلك المؤسسات الاتصالية والتوعوية بعيدة عن زخم الجماهير وخارج اطار اهتماماتها، فالمسألة بحاجة الى اعادة نظر بصورة عاجلة قبل ان يفوت الأوان ونجد أنفسنا قد خسرنا الكثير من انجازاتنا التاريخية المعاصرة المتمثلة في الوحدة والديمقراطية والتنمية□

القاعدة والانفصاليون يستهدفون مصدر المعلومات الاستخبارية..!

يخطئ من ينفي علاقة التيار الانفصالي بتنظيم القاعدة والتنسيق المتين والمنظم بينهما بشأن كل مايحدث في بعض المحافظات الجنوبية من أعمال ارهابية وتخريبية واعتداءات وارتكاب جرائم قتل ضد المواطنين الأبرياء.

فوقائع الاحداث على الارض تؤكد وجود تلك العلاقة وفي الوقت ذاته تدحض كل تلك الدفاعات التي ترفض الربط بين القاعدة والانفصاليين، والتي عمدت وتعمد دائماً إلى نفي واستبعاد أية علاقة بين الكيانين ومايجري من أعمال تخريبية وارتكاب جرائم مفزعة يندى لها الجبين، وتقشعر لها الأبدان.

إذ أن تحول مسار تلك الجرائم والشريحة المستهدفة من أبناء شعبنا لدليل قاطع على وجود تلك العلاقة والتنسيق بينهما في الخطط والسياسات والتنفيذ.. حيث يعرف الجميع أن تنظيم القاعدة حتى أواخر شهر ديسمبر الماضي وهو يؤكد ان حربه التي يخوضها ليست مع او ضد ابناء شعبنا وأبناء المؤسسة العسكرية والامنية، وانما هي مع القوى الصليبية، والنصارى.. وان عملياته الإرهابية ستظل تستهدف المصالح وآلاة العسكرية للنصارى الى ان ترحل عن الجزيرة العربية والمنطقة وحتى تكف عن اضطهاد المسلمين خاصة في فلسطين وافغانستان والعراق.

منصور الغدره

لكن تنظيم القاعدة غيّر مؤخراً وتحديداً في ديسمبر الماضي عقب العمليات العسكرية الأمنية الاستباقية التي نفذتها الحكومة اليمنية في ملاحقة قادة وقواعد التنظيم وضرب اوكاره ومراكزه ومعسكراته التدريبية في اكثر من مكان.. عقب ذلك مباشرة.. غير التنظيم من سياسته والاهداف والشرائح المستهدفة من عملياته الارهابية ضد شريحة وفئة النصارى الى استهداف المنتسبين للمؤسسة العسكرية والامنية وكل من له علاقة بمؤسسات الدولة.. وهو ما أعلن عنه التنظيم في بيان له نشر على شبكة الانترنت، مؤكداً ان حربه اصبحت مع الحكومة اليمنية وأعوانها الكفار المرتدين -حد وصف البيان.

وبالفعل جسد تنظيم القاعدة هذا التغيير في اهدافه ليجعل اعلانه واقعاً عملياً على الأرض من خلال تلك الجرائم التي نفذت بعدد من المحافظات الجنوبية واستهدفت افراد الشرطة والامن ومواطنين تربطهم بالحكومة علاقة وبالذات جرائم القتل التي نفذتها عناصر ارهابية انفصالية واستهدفت خلال شهر فبراير الماضي وحده نحو ١٢ شخصاً، جميعهم من افراد الشرطة والامن، بل وينتمون الى المحافظات الجنوبية، على عكس ماكان عليه في السابق حيث كانت خطة الانفصاليين تنفيذ عمليات القتل والاعدامات على أساس شطري صرف، ضد ابناء المحافظات الشمالية أيا كانت مستوياتهم او نوعية الاعمال او الأنشطة التي يزاولونها أكانوا مواطنين عاديين او عمالاً او موظفين، او تجاراً او عسكريين.. المهم ان يكونوا من ابناء الشمال، حتى وان كانوا جنوبيي المولد والاقامة..

هذا التوجه وهذه السياسة الاجرامية كانت هي المتبعة لدى هذا التيار الانفصالي، لكنه غيرها مؤخراً الى استهداف كل من له علاقة بالنظام، او الدولة حتى وان كان المواطن والتاجر والشيخ جمال التركي- من ابناء عدن- الذي وجد مقتولاً في منطقة العريش بكريتر حيث تم استدرجه وتصفيته بطريقة بشعة، والرجل ليس له علاقة بالدولة عدا انه عاد عقب اعلان الوحدة من بلد الاغتراب في السعودية ليمارس نشاطه التجاري في عدن، وينصب شيخاً لمشائخها.. وبالتالي رفضه بلا شك لأي أعمال تخريبية تستهدف الوحدة التي كانت دافعاً رئيسياً في عودته للعيش في وطنه.

اذ ان دعاة الانفصال بعدما أثارت جرائم القتل التي ارتكبها على اساس شطري بحق ابناء المحافظات الشمالية- سخطاً واستياءً لدى الرأي العام المحلي والدولي، خاصة الجريمة المشهورة في قتل صناع الحلوى، من أبناء مديرية القبيطة التي كانت في السابق تقع ادارياً في أطار محافظة تعز وأصبحت اليوم بعد التقسيم الاداري الجديد في اطار محافظة لحج الجنوبية.

عقب تلك الجريمة غيّر الانفصاليون من سياستهم في اختيار الفئات المستهدفة مع التركيز على نوعية الأعمال والمهن التي يشغلونها من القتل الشطري الى القتل العمومي لكل معارضيهم، مع تفضيل استهداف الأفراد والعاملين في السلك الامني والاستخباري.

وهي رؤية وسياسة وضعت بالتنسيق بين قيادة الانفصال وتنظيم القاعدة، والاخير اعلن عنها صراحة، فيما الأول اكتفى بدعوة قواعده الى عدم استهداف المواطنين من ابناء المحافظات الشمالية الذين يعملون في المحافظات الجنوبية في حال عدم اعتراضهم على نشاطهم الانفصالي إلاّ إذا رفضوا اغلاق محلاتهم وترك أعمالهم التجارية والانخراط في أعمالهم التخريبية، وهذا ما اعترف به الخجبي في اكثر من حوار وتصريح صحفي، ومهرجان خطابي، إلاّ أنهم يكتفون في الوقت الحاضر بإحراق المحلات التجارية التابعة لابناء المحافظات الشمالية.

تأتي تلك الجرائم ضد المواطنين في الوقت الذي لم نر فيه أية عمليات ارهابية لتنظيم القاعدة ضد المصالح والمنشآت الغربية التي كانت في الماضي أهدافاً استراتيجية له.

من كل ما سبق يتضح بجلاء ان هناك علاقة بين القاعدة والانفصاليين وتنسيقاً غير عادي في كل الخطوات والقرارات التي تتخذ باستهداف الجهاز الاستخباري أولاً والامني ثانياً، بحيث يتخلصون من مصدر قوة المعلومات الاستخباراتية التي يتم جمعها ورصد تحركات ونشاطات الارهابيين الانفصاليين.

تلك الدلائل والحقائق تثبت وجود العلاقة بينهما، ولايمكن دحضها او نفيها بتاتاً..؟! □

أحمد غيلان

عن أكذوبة تأهيل الكوادر

رغم الفعاليات والندوات والخطط التي يعلن عنها بعض المسئولين بخصوص تأهيل القوى والأيادي العاملة للاسواق الخليجية، لايزال هذا النوع من التأهيل غير واضح كما ان الهدف الحقيقي منه وجميع مبرراته غير واضحة على الاقل بالنسبة لكاتب هذه السطور..

المسألة بكل ما أثير ويثار حولها تشرع في ذهن المتابع عشرات.. بل مئات الاسئلة التي تبدأ حول جدية رغبة الأشقاء في منح اليد العاملة فرصة حضور في دول الخليج.. وتمر بأسئلة عن فرص العمل المتوافرة في هذه الدول ونوع المهارات والقدرات التي تتطلبها..؟

ولا تنتهي عند حقيقة مايراد للقدرات والكوادر والعقول المدربة داخل الوطن..؟

ولست معنياً وفي كل الأحوال بالخوض في مبررات الاشقاء ودوافعهم بقدر مايعنيني الخوض في ذلك التسويق الارعن الذي يحاول البعض من خلاله تصوير الكوادر والقوى واليد العاملة اليمنية بأنها لاتجيد عملاً ولاتحسن صنعاً ولا صنعة.. في حين أثبتت ولاتزال تثبت كل الشواهد والتجارب ان الكوادر اليمنية تمتلك أفضل المهارات سواء أكان ذلك بالفطرة او بالتأهيل..

وبصرف النظر عن التهميش المقيت الذي يحيط بالكوادر المؤهلة والعقول المبدعة اليمنية في مختلف المجالات، فإن هذا التهميش لم يحبط الابداع ولم يدفن المبدعين بقدرما أفقد البلاد فرص الاستفادة من تلك القدرات في كل مجالات العمل والانتاج..ورغم أنف كل منهجيات العبث التي تدير مصالح وشئون البلاد فإنها لاتزال وستظل غنية بالكوادر المبدعة والقادرة على العمل والعطاء والانتاج والابداع..

ولانامت أعين المستهترين..! □

ماذا يريد الخائن البيض..؟!

حسين الكازمي

لا ندري ماذا يريد المدعو علي صالح البيض من اليمن؟ فبعد سباته الطويل الذي دام أكثر من ١٥ عاماً في سلطنة عمان بعد هروبه الشهير إليها إثر فشل تلك المحاولة الانفصالية التي قادها في صيف عام ١٩٩٤م بعد ان استلم ثمن تآمره على اليمن ووحدته والتي يقال إنها بلغت اكثر من ٩٠٠ مليون دولار استحوذ بها لنفسه دون بقية المتآمرين معه ..

ها هو يطل من جديد وهذه المرة من النمسا ليؤدي نفس الدور القبيح للإضرار باليمن والدعوة لتمزيقه، مستغلاً تلك الأموال التي استلمها ثمناً لمؤامراته الانفصالية ولدماء الشهداء والجرحى والمعوقين الذين سقطوا ضحايا تلك المؤامرة.

وأصبح البيض الاشتراكي الشيوعي القديم الذي ظل يزايد بالطهارة الثورية ومحاربة البرجوازية والرأسمالية بحسب التعاليم الماركسية التي تسلط بها هو وبعض رفاقه في الحزب الاشتراكي على أبناء الشعب اليمني في المحافظات الجنوبية قبل أن يستعيد الوطن وحدته في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وأحداً من كبار رجال المال والاعمال وسخر تلك الاموال التي اكتنزها لنفسه ثمناً لمؤامرته الدنيئة أو نهبها من الخزينة العامة للدولة، مستغلاً وجوده في منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة في دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) وإعلانه الانفصالي البائس، حيث فر بتلك الأموال وقام بشراء العقارات والمحلات التجارية وإيداعها في بعض البنوك في كل من دبي والشارقة وجدة والمنامة وبيروت وسويسرا والمانيا وبعض العواصم الاوروبية .. ومازال الناس يتذكرون ذلك الحفل الأسطوري الباذخ الذي أقامه لإحياء عرس ابنته (تماني) على المطرب اللبناني ملحم زين في العاصمة اللبنانية بيروت والذي أنفق عليه البيض ملايين الدولارات من أموال الشعب اليمني المنهوبة والمال الحرام الذي لطشه ثمناً لمحاولة تمزيق اليمن..

كما أنه وهو يعيش حالياً حياة بذخ وترف في بعض القصور وفنادق الخمسة نجوم في بعض العواصم الأوروبية عاد ليروج لذلك المشروع الاستعماري القديم الجديد المسمى بـ«الجنوب العربي» وإلباس أبناء شعبنا اليمني في المحافظات الجنوبية هوية أخرى غير هويتهم الوطنية اليمنية .. وهو في كل الأحوال مفضوح ومنزوع عنه القناع فهو أولاً لا صلة له باليمن واليمنيين، وتلك حقيقة تاريخية يعرفها الجميع منذ أن جاء مع والدته إلى حضرموت وهو طفل صغير لاجئ مجهول النسب قادماً من موطنه الهند مستجيراً ووالدته بالسيد صالح البيض الذي عطف عليهما ومنح الطفل اسمه مضافاً إلى اسم «علي» الذي اختارته له أمه ليُعرف بعدها في حضرموت باسم «علي صالح البيض» ولكنه تنكر بعد ذلك لهذا المحسن له ليمنح نفسه اسماً آخر وهو «علي سالم البيض» الذي عُرف به بعد ذلك.

والمتأمل في سيرته منذ ان تمكن من التسلل إلى صفوف الحزب الاشتراكي والوصول إلى بعض المناصب القيادية فيه، يجد ان هذا المسمى «البيض» لم يحمل للوطن الذي احتضنه وأكرمه أي ولاء او انتماء حقيقي بل ظل يخادع الجميع ويضحك على عقول كل من حوله، وكثيراً ما ارتكب الحماقات تلو الحماقات حتى طرد من صفوف الحزب الاشتراكي حيث اتسمت تصرفاته بالعدوانية والرعونة والطيش والحمق .. وحين عاد مرة اخرى إلى صفوف الحزب كان يدبر مع بعض رفاقه في الحزب المؤامرات والدسائس ضد رفاق آخرين لتتفجر بعد ذلك تلك الكارثة التي نتجت عنها مجازر ١٣ يناير عام ١٩٨٦م، حيث تصارع الرفاق فيما بينهم من اجل أن ينتصر جناح في الحزب على الآخر على كرسي السلطة وذهب ضحية تلك الكارثة أكثر من عشرة آلاف ضحية ،حيث مازال الوطن وبعد أن استعاد وحدته يجتر آثارها ويدفع ثمن مآسيها وجروحها النازفة.

ولهذا ليس بغريب ان تظل تلك الرغبة المشحونة بالدم والاحقاد والصراع والعنف مستوطنة في نفس هذا «الوافد الغريب» على اليمن الذي ظلت تتحكم فيه عقدة نفسية مستعصية تجاه اليمن وأهله .. وها هو ينفخ مجدداً في كير فتنة جديدة يريد لنيرانها ان تستعر لتحرق الوطن وتهلك أهله، مستغلاً بعض المأجورين والمغفلين والقتلة الذين ظلوا يبيعون أنفسهم للشيطان فالهم لديهم المال وشهوة التسلط على رقاب الناس وارتكاب الجرائم بحقهم.ومالم يدركه هذا "الفاسد" الموبوء بالأحقاد وأمثاله بأن الوحدة هي قدر ومصير الشعب اليمني، ووجدت لتبقى ولن تنال منها هذه الألاعيب الصبيانية الطائشة والأوهام المريضة، إذا كان شعبنا اليمني ومؤسساته الدستورية قد قبروا تلك "المؤامرة الإنفصالية" في صيف عام ١٩٩٤م وقد توافرت لها حينها الكثير من عوامل النجاح ودون الحاجة إلى مزيد من الشرح والاسترسال .. فكيف يمكن لبعض قتلة أو مأجورين أن ينجحوا الآن للنيل من الوحدة التي هي محاكمة حقيقية لكل تلك الحقبة السوداء التي كان المدعو "البيض" وأمثاله يتسلطون على رقاب الناس ويتحكمون في مصيرهم بالحديد والنار ويهددون كرامتهم وحياتهم وأموالهم وأعراضهم ويرتكبون في حقهم أبشع الجرائم والانتهاكات الإنسانية حتى أغرقت المحافظات الجنوبية في تلك الحقبة الجدباء من خيرة أبنائها وكوادرها وباتوا إما في غياهب السجون والمعتقلات او هاربين من جحيم تسلطهم، لاجئين إلى الشطر الآخر من الوطن يطلبون النجاة لحياتهم المهددة وكرامتهم المهدورة أو مشردين في دول الخليج المجاورة سعياً وراء حياة كريمة وآمنة .

لقد كان خيراً لهذا "المجرم" القاتل الحافل ملفه بأبشع جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ان يصمت ويتوارى خجلاً وندماً من أفعاله القبيحة ويحمد الله كثيراً أن أسر ضحاياه مازالوا حتى الآن غافلين عن تقديم ملفاته الحُبلى بالجرائم البشعة إلى العدالة ومحكمة الجنايات الدولية بـ«لاهاي» لتنظر فيها وحيث ينبغي ان ينال جزاءه الرادع على ما اقترفته يداه من جرائم .. وحان الوقت لأن يفعلوا ذلك حتى لا يكون هناك مجال أو فرصة أمام هذا المجرم وأمثاله المتعطشين للدم لارتكاب جرائم جديدة بحق اليمن وأبناء الشعب اليمني الذي ظل "البيض" حاقداً عليهما وعلى استعداد لأن يفعل أي شيء دنيئ للانتقام والتدمير.. إن مصير الخونة والعملاء ونهايتهم هي الوقوف وراء القضبان أو الاستقرار في مزابل التاريخ.. وهذا هو المصير المنتظر لـ"البيض" وأمثاله من الخونة والمجرمين. □

الوحدة والديمقراطية.. ثوابت وطنية

عُرف اليمنيون بحكمتهم وطيبتهم وأصالتهم وكرمهم وتسامحهم ونصرتهم لوطنهم وقضايا أمتهم عبر الأزمان.. ولم يخطر ببال أحد منا أن يجد في يومٍ من الأيام أي يمني يتسكع ويقف ضد وطنه ومصالح شعبه كما نرى اليوم، نزولاً عند مصالح شخصية وأطماع سياسية، يسعى من أجلها في خلق وزرع الحقد والكراهية والمناطقية في أوساط مجتمعه، مستغلين في ذلك طيبة البعض من هذا الشعب وتسخيرهم في تحقيق مصالحهم الشخصية البحتة غير آبهين بهذا الوطن ومصالحه العليا..!

فمن يسوقون أنفسهم كأداة مطيعة تقوم بدور معين لجهات اقليمية أو دولية ضد وطنهم وأمتهم مستغلين الظروف الاقتصادية الصعبة في البلد لتمرير مخططات أسيادهم وبلوغ رغباتهم وطموحاتهم الخاصة.. لأن اليمن على مايبدو محسوداً على موقعه وموروثه وتاريخه وطبيعة تضاريسه وطيبة شعبه، فهناك الكثير من المرتزقة ممن لهم أطماع في تمويل مشاريعهم الخاصة حتى ولو كان ذلك على حساب الوطن وخلق الفتن بواسطة المبتذلين لعرقلة مسيرة اليمن الديمقراطية والتنموية في ظل وحدته المباركة.. ولم أتوقع كـ«يمني» من أي شخص أو فئة من اليمنيين أن يخرجوا عن صف شعبهم ومصالح وطنهم أبداً..

أعود لأسأل نفسي أيكون ذلك الفيروس عدوى من الانقسامات العربية التي لم تنته ولن تنتهي مادامت الكراسي والمصالح هي لغة الحكام..

علي زيد

إن نعمة الحرية والديمقراطية التي نعيشها وننعم بها نحن اليمنيين تميزنا عن غيرنا من العرب، ولكن هذه النعمة لم تلقَ من البعض مراعاتها والترحيب بها، ربما لأسباب هم يعرفونها أكثر منا، إن التنافس على السلطة لايأتي إلاّ من خلال تقديم الأفضل في برامج الأحزاب السياسية، كما يتنافس السياسيون والأحزاب في الشعوب المتحضرة..

إن المناكفات والمماحكات التي تصدر من أحزاب المعارضة لاتفيد الوطن في شيء ولا تخدم حتى الأحزاب التي تمثلها، لأنها تشوه صورة اليمن المشرقة وتضر بمصالحه من خلال التصرفات الرعناء والأعمال الصبيانية الطائشة التي تخرب ولا تبني، تضر ولا تنفع في كل المجتمعات، إن المعارضة الوطنية الشريفة يجب ان تنبع من عمق هذا الوطن هادفة بمعارضتها البناءة والمسئولة، لا أن تكون معارضة لمجرد المعارضة.إن محاولة النكاية بالآخر وإثارة الفتن والعصبيات والتعطيل من قبل السياسيين في احزابنا اليمنية المعارضة لايليق أبداً بنا كيمنيين نحب وطننا ونسعى جميعاً إلى تنميته وتبوئه المكانة اللائقة بين الأمم، ولماذا لا نسخر المساحة التي أنعم الله بها علينا من الحرية والديمقراطية في تغيير واقعنا السلبي إلى واقع أفضل نعيشه وننعم به وأجيالنا في أمن واستقرار ورخاء.

إن السؤال الذي يطرح نفسه: أين مواقف سياسيي الأحزاب المعارضة من الثوابت الوطنية، وأهم هذه الثوابت هي الوحدة اليمنية، التي هي خط أحمر لا جدال ولا مزايدة عليها، إن من يحرض على الانفصال والفتنة باستغلال العاطلين في إثارة الشغب واستخدامهم كسلالم يعتقدون أنهم سيجنون من ورائهم مكاسب شخصية هم يعلمون جيداً أن عقارب الساعة لاتعود إلى الوراء، ويستحيل عليهم وعلى غيرهم العودة بالوطن إلى ماقبل الـ٢٢من مايو العظيم، لأن الوعي الوطني اليوم صار أكبر وأذكى من كل ساذج يفكر انه سينجح في تمرير مخططاته سواء أكانت شخصية أو تآمرية ضد شعبنا الذي تمرس على المحن وصار أكبر منها، لأنه ومهما حاولوا استغلال السذج في المجتمع إلاّ أنهم في الأخير لن يجنوا إلاّ خيبة الأمل، فالأوطان لاتباع بل تستحق أن تنال التضحية والفداء، لأنها ملك للأجيال المتعاقبة، ولن يستطيع أحد التفريط بها وعلى الجميع ان يدرك أن مصلحة الوطن فوق كل المصالح الشخصية والفئوية والحزبية الضيقة، وأن يعلم السياسيون والحزبيون ان الشعب اليمني اليوم صار أكثر وعياً وادراكاً مما يتصورون.. وعلى الفاسدين أن يعوا ويدركوا ويحذروا أن الحساب آت لا محالة.. فاستمرار الفساد والعبث بالمال العام ومقدرات الوطن لن يبقى ألعوبة في أيديهم، فالفساد هو الخطر الحقيقي الذي يهدد الوطن، ولابد من استئصاله ومحاسبة كل الفاسدين والمخلين بالعمل الإداري والوظيفي ومحاربة ظاهرة الرشوة والمحسوبية، ورفع المستوى المعيشي للموظف بما يتناسب وغلاء المعيشة ومحاسبة من قصر أو أخل بالمسئولية بصرامة، وكذا محاكمة الخارجين على القانون ومنهم من نهبوا أموال اليمن مثل البيض والعطاس وغيرهم عن طريق الإنتربول والمحاكم في البلدان التي يقيمون بها سواء أكانت هذه الأموال بأسمائهم أو أسماء أسرهم وسواء أكانت أرصدة مالية أو عقارية أو أعمال تجارية.. ثم لابد من ترحيل الصوماليين الذين تظاهروا مع الانفصاليين ووقفوا مع عصابة التمرد ومحاكمة وإيداع من أجرم السجن وجعل كل الصوماليين يحملون «بطاقة هوية» تحدد وضعهم ما إذا كانوا لاجئين أو مقيمين شرعيين.. ويرحل كل ما دون ذلك، فالوطن مسئولية الجميع، وعلينا تحمل هذه المسئولية بكل أمانة وصدق وإخلاص. □